

مرسل من: postbox@ipu.org

التاريخ: الخميس، 1 أيلول/سبتمبر 2022، الساعة 12:33

الموضوع: ثلاث طرق للاحتفال بيوم الديمقراطية

إلى: الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

حضرة السيد، حضرة السيدة،

تجدون مرفق طيه مذكرة مع بعض الاقتراحات حول كيفية الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية في 15 أيلول/سبتمبر 2022. ويرجى ملاحظة أننا نحتفل أيضاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإعلان العالمي للديمقراطية للاتحاد البرلماني الدولي.

مع أطيب التمنيات،

فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي

الاتحاد البرلماني الدولي

شومان دو بومييه 5

صندوق البريد 330

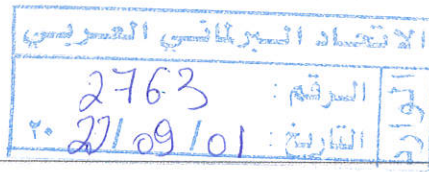
1218 لو جراند-ساكونيكس - سويسرا

www.ipu.org

الهاتف: +41 22 919 41 50

الفاكس: +41 22 919 41 60





Arab Ipu <arab.ipu@gmail.com>

3 ways to celebrate democracy day / 3 manières de célébrer la Journée de la démocratie

Post box <postbox@ipu.org>
Reply-To: Post box <postbox@ipu.org>
To: arab.ipu@gmail.com

Thu, Sep 1, 2022 at 12:33 PM



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Dear Sir, dear Madam,

Please find attached a note with some suggestions on how you can celebrate the International Day of Democracy on 15 September 2022. Please note that we are also marking the 25th anniversary of the IPU Universal Declaration on Democracy.

Best wishes,

IPU Communications

Madame, Monsieur,

Veuillez trouver ci-jointe une note avec des suggestions pour célébrer la Journée internationale de la démocratie, le 15 septembre 2022. Veuillez noter que nous marquerons également le 25^e anniversaire de la Déclaration sur la démocratie de l'UIP.

Bien cordialement,

La Communication de l'UIP

Inter-Parliamentary Union
Chemin du Pommier 5
Case Postale 330
1218 Le Grand-Saconnex - Switzerland
www.ipu.org

T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60

[Twitter](#) | [Facebook](#) | [Flickr](#) | [YouTube](#) | [Instagram](#) | [LinkedIn](#)

This email (and any attachments) is confidential to the intended recipient(s). It may contain privileged or proprietary information. If you have received it in error, please delete it from your system and notify the sender immediately. Any unauthorized use, disclosure or copying is not permitted. The content does not necessarily reflect the official views of the Inter-Parliamentary Union (IPU) unless specifically stated. No liability is accepted for damage caused by any virus unintentionally transmitted by this email.

2 attachments



Note_Members_IDD_2022.pdf
55K



Note_Members_IDD_2022 f.pdf
79K



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

مذكرة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي

ثلاث طرق يمكنكم من خلالها الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية للعام 2022

انضموا إلى الحملة للاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية يوم الخميس 15 أيلول/سبتمبر. هذا العام مميز بشكل خاص حيث نحتفل بالذكرى السنوية الـ 25 للإعلان العالمي للديمقراطية للاتحاد البرلماني الدولي.

وبعدما أصبحت العديد من البلدان ديمقراطية في التسعينيات، أصدرت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي الإعلان العالمي للديمقراطية في العام 1997 في القاهرة، جمهورية مصر العربية.

وفي ذلك الوقت، تم وضعه ليكون معياراً دولياً لتوجيه الحكومات والبرلمانات والشعوب من خلال التحديات العديدة للديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

وبعد ربع قرن، كيف اجتاز الإعلان اختبار الزمن؟

وفي ما يلي ثلاث طرق مقترحة يمكنكم من خلالها المشاركة في أنشطة 15 أيلول/سبتمبر للاحتفال بهذا الإنجاز في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي.

1. انضموا إلينا في مناقشة تفاعلية عبر الإنترنت من الساعة 15.30 ولغاية الساعة 17.00

بتوقيت وسط أوروبا:

الإعلان العالمي للديمقراطية للاتحاد البرلماني الدولي: بعد مرور 25 عاماً، هل اجتاز الإعلان اختبار الزمن؟

حلقة نقاش بالحضور الشخصي/افتراضية مع بعض من كبار المفكرين حول الديمقراطية والبرلمانيين البارزين وممثلي المجتمع المدني.

متاحة لجميع البرلمانيين وأي شخص مهتم بالديمقراطية. انضموا إلى المناقشة عبر الإنترنت أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.



المزيد من المعلومات

يرجى التسجيل قبل 9 أيلول/سبتمبر (مرفق رقم 1)

2. عززوا الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية للاتحاد البرلماني الدولي

استخدموا مواردنا للترويج للإعلان، أو أذكروه في خلال جلسة برلمانية، أو قموا بتنظيم فعالية في برلمانكم، أو عبر الإنترنت.

ملصق عن الإعلان (مرفق رقم 2)

3. شاركوا أنشطتكم مع الاتحاد البرلماني الدولي

أخبرونا بما تقومون به حتى نتمكن من توسيع أعمالكم على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام علامات التصنيف (هاشتاغ) #DemocracyDay و #IPU.

تويتر | فيسوك | يوتيوب | إنستغرام | لينكد إن

تتوفر المزيد من الموارد على مجموعة مفاتيح تشغيل تريلو Trello الخاصة بنا للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

وإذا كان لديكم أي أسئلة، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني التالي: press@ipu.org.





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الإعلان العالمي للديمقراطية للاتحاد البرلماني الدولي: بعد مرور 25 عاماً، هل اجتاز الإعلان اختبار الزمن؟

15 أيلول/سبتمبر 2022، جنيف (سويسرا) وافترضياً

مرفق رقم 1
التسجيل والمتحدثون



الإعلان العالمي للديمقراطية

الإعلان العالمي للديمقراطية للاتحاد البرلماني الدولي: بعد مرور 25 عاماً، هل اجتاز الإعلان اختبار الزمن؟

التاريخ والوقت:

15 أيلول/سبتمبر 2022، الساعة 16:30 بتوقيت بيروت

الموضوع:

بعدما أصبحت العديد من البلدان ديمقراطية في التسعينيات، أصدرت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي [الإعلان العالمي للديمقراطية](#) في العام 1997 في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وفي ذلك الوقت، تم وضعه ليكون معياراً دولياً لتوجيه الحكومات والبرلمانات والشعوب من خلال التحديات العديدة للديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وبعد مرور خمسة وعشرين عاماً، في ظل تردّي وضع الديمقراطية وتعرض البرلمانات للهجوم في العديد من البلدان حول العالم، هل لا يزال الإعلان يتمتع بأهمية؟ هل الديمقراطية مرنة وقادرة على الصمود بما يكفي للتكيف مع تحديات اليوم وهل ما زالت تفيد الناس؟ هل الديمقراطيات على قدر المهمة المتمثلة في التخفيف من آثار حالة الطوارئ المناخية؟ وماذا يعتقد الشباب؟ ويرجى التسجيل [هنا](#) لإجراء مناقشة تفاعلية مع بعض من كبار المفكرين حول الديمقراطية والبرلمانيين البارزين وممثلي المجتمع المدني، والبرلمانات.

الندوة عبر الإنترنت المتعلقة باليوم الدولي للديمقراطية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي

الاسم *

الشهرة *

الاسم

الشهرة

هذا الحقل إلزامي.

البريد الإلكتروني *

البلد *

اختر البلد

المنظمة *

منظمتك

المنصب *

سيستخدم الاتحاد البرلماني الدولي المعلومات التي تقدموها لإبقائكم على اطلاع بأعماله. يمكنكم تغيير رأيكم في أي وقت من خلال الضغط على عبارة إلغاء الاشتراك في تذييل أي رسالة إخبارية تردكم من الاتحاد البرلماني الدولي أو من خلال إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني التالي: press@ipu.org. لن يتم الإفصاح عن معلوماتكم.*

أوافق

لا أوافق

وستتم مشاركة المعلومات التي تقدموها عند التسجيل مع **صاحب الحساب**، والمضيف، ويمكن استخدامها ومشاركتها وفقاً لشروط وسياسة الخصوصية.

تسجيل



المتحدثون

<p>تعمل السيدة جونيلافون هول في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف منذ العام 1990. وتغطي السيدة فون هول قضايا الأمم المتحدة والشؤون الدولية والإنسانية، فضلاً عن المسائل الصحية والاقتصادية والإثنية. تسافر بانتظام للحصول على قصص حول هذه المواضيع في الميدان وفي مناطق النزاعات. قدمت السيدة فون هول تقارير من أكثر من 40 بلداً، بما في ذلك أوكرانيا والجمهورية العربية السورية وكوريا الشمالية والجمهورية اللبنانية وجمهورية العراق وتركيا والبوسنة ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وكولومبيا وكوريا الجنوبية وجمهورية مصر العربية. إن السيدة فون هول رئيسة سابقة لرابطة مراسلي الأمم المتحدة في جنيف.</p>	<p>السيدة جونيلافون هول، مديرة المناقشة - المراسلة الأجنبية، سفينسكا داجبلاديت</p> 
<p>معالي المستشار الدكتور حنفي علي جبالي سياسي مصري انتخب رئيساً لمجلس النواب في 12 كانون الثاني/يناير 2021. وهو عضو في مجلس النواب في جمهورية مصر العربية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020. شغل معالي المستشار الدكتور حنفي علي جبالي سابقاً منصب نائب العام ورئيس المحكمة الدستورية العليا.</p>	<p>معالي المستشار الدكتور حنفي علي جبالي - رئيس مجلس النواب، جمهورية مصر العربية</p> 
<p>معالي الدكتورة هند بنت عبد الرحمن المفتاح، هي المندوب الدائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا. تم تعيينها في تموز/يوليو 2022.</p> <p>ولدى معالي الدكتورة هند بنت عبد الرحمن المفتاح حياة مهنية واسعة النطاق منذ العام 2004، بما في ذلك مناصب أكاديمية وبخية ومهنية مختلفة. في العام 2017، تم تعيين معالي الدكتورة هند بنت عبد الرحمن المفتاح عضواً في مجلس الشورى في دولة قطر، وهي واحدة من النساء الأربع اللواتي انضمن إلى المجلس لأول مرة لولاية مدتها أربع سنوات. كانت عضواً في مختلف الهيئات الوطنية والإقليمية أو مستشاراً لها ولديها العديد من المنشورات.</p>	<p>معالي الدكتورة هند بنت عبد الرحمن المفتاح، المندوب الدائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف</p> 
<p>تم انتخاب معالي السيد دوارتي باتشيكو رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وهو عضو في البرلمان في البرتغال منذ العام 1991، ويتولى وظائف مختلفة، بما في ذلك عضو لجنة الموازنة والمالية ولجنة الشؤون الخارجية والجماعات البرتغالية.</p> <p>وكان معالي السيد باتشيكو عضواً في الوفد البرتغالي منذ العام 2002 في الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيساً له منذ العام 2016. كان رئيس مجموعة +12 للاتحاد البرلماني الدولي من 2017-2020. كما شغل منصب نائب رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين للاتحاد البرلماني الدولي في الفترة 2014-2016 ومراجع الحسابات الداخلي للاتحاد البرلماني الدولي في الأعوام 2007 و 2011 و 2013 و 2015.</p>	<p>معالي السيد دوارتي باتشيكو - رئيس الاتحاد البرلماني الدولي</p> 

السيدة كورين مومال - فانيان - المديرية التنفيذية لمؤسسة كوفي

عنان



السيدة كورين مومال فانيان هي المديرية التنفيذية لمؤسسة كوفي عنان. عملت سابقاً في مناصب عليا مختلفة ومجموعة متنوعة من البلدان للأمم المتحدة.

وعملت السيدة مومال - فانيان كمساعدة خاصة لكوفي عنان في العامين 2005 و2006، وسافرت معه إلى حوالي 20 دولة حيث عمل على حل الأزمات ونزع فتيل التوترات وتسهيل الضوء على محنة المجتمعات والأفراد الذين يعانون من التمييز وسوء المعاملة، وبناء التعاون الدولي وتعزيز الدعم للتنمية والعدالة. وعملت لمدة ست سنوات في المكتب التنفيذي للأمم العام، بعد أن عملت في لجنيتين اقتصاديتين واجتماعيتين إقليميتين تابعتين للأمم المتحدة.

سعادة السيد مارتن تشونغونغ - الأمين العام للاتحاد البرلماني

الدولي



صنع سعادة السيد مارتن تشونغونغ تاريخاً مزدوجاً في العام 2014 عندما أصبح أول إفريقي وأول غير أوروبي يتم انتخابه كأمين عام للاتحاد البرلماني الدولي. وانتخب مؤخراً لولاية ثالثة.

ولديه أكثر من أربعة عقود من الخبرة والمعرفة بالبرلمانات على الصعيدين الوطني والدولي. لقد كرس حياته المهنية لتعزيز وبناء الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

وبعد 14 عاماً من العمل في البرلمان الكاميروني، أمضى أكثر من 20 عاماً متميزاً في الاتحاد البرلماني الدولي قبل انتخابه أميناً عاماً - وإنه ثامن شخص يشغل هذا المنصب.



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الإعلان العالمي للديمقراطية للاتحاد البرلماني الدولي: بعد مرور 25 عاماً، هل اجتاز الإعلان اختبار الزمن؟

15 أيلول/سبتمبر 2022، جنيف (سويسرا) وافترضياً

مرفق رقم 2

الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية



الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية

إعلان معتمد في ختام المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والتسعين

(القاهرة، ١١-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

إن مجلس الاتحاد البرلماني الدولي،

وإذ يؤكّد من جديد التزام الاتحاد البرلماني الدولي نحو السلام والتنمية واقتناعه بأن تعزيز عملية الديمقراطية والمؤسسات النيابية من شأنه الإسهام بقسط عظيم في تحقيق هذا الهدف،

وإذ يؤكّد من جديد أيضا رسالة الاتحاد البرلماني الدولي والتزامه بتروسيخ دعائم الديمقراطية وإقامة نظم التعددية للحكم النيابي في العالم، وحرصا منه على تعزيز ما يضطلع به في هذا المجال من عمل متواصل متعدد الأشكال،

وإذ يذكر بأن لكل دولة حقا سياديا في أن تختار وتحدد بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفقا لإرادة شعبها ودون تدخل دول أخرى، وذلك بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يذكر أيضا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وبالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين اعتمدا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، والاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التفرقة العنصرية التي اعتمدت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي اعتمدت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩،

وإذ يذكر أيضا بالإعلان الخاص بمعايير الانتخابات العادلة والحرّة الذي اعتمده في آذار/مارس ١٩٩٤، وأكد فيه على أن سلطة الحكومة في كل دولة لا يمكن أن تبني إلا على إرادة الشعب كما تعبر عنها الانتخابات التريهة الحرّة العادلة.

وإذ يشير إلى برنامج إحلال الديمقراطية الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين،

يعتمد الإعلان العالمي للديمقراطية التالي بيانه، ويهيب بجميع الحكومات وجميع البرلمانات في كل أنحاء العالم أن تستلهم مضمونه ومحتواه.

القسم الأول - مبادئ الديمقراطية:

١ - الديمقراطية هي مبدأ معترف به عالميا، وهي هدف يقوم على القيم المشتركة للشعوب في المجتمع العالمي بأسره، بغض النظر عن الفروق والاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهي بذلك حق أساسي للمواطن ينبغي أن يمارس في ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسؤولية، مع احترام التعدد في الآراء ومراعاة المصلحة العامة.

٢ - الديمقراطية مثل أعلى يتعين السعي لبلوغه، وأسلوب من أساليب الحكم ينبغي تطبيقه وفقا للأشكال التي تجسد لنوع الخبرات والخصائص الثقافية، دون إخلال بالمبادئ والمعايير المعترف بها دوليا. وهي على هذا النحو حالة أو وضع يمكن العمل دوما لاستكمالته وتحسينه، ويتوقف مساره وتطوره على مختلف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٣ - تهدف الديمقراطية أساسا، باعتبارها مثالا أعلى، إلى صون وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأمين تماسك المجتمع وتلاحمه وتوطيد الاستقرار الوطني والسلام الاجتماعي، فضلا عن تهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولي، وتعد الديمقراطية، بوصفها شكلا من أشكال الحكم، أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف جميعا، كما أنها تعتبر النظام السياسي الوحيد القادر على التصحيح الذاتي.

٤ - إن تحقيق الديمقراطية يقتضي شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل، مما يكفل لهما إثراء متبادلا نظرا لما بينهما من اختلاف.

٥ - إن عملية الوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها تفسح المجال في ظل الديمقراطية لمنافسة سياسية مفتوحة، نابعة من مشاركة شعبية عريضة وحرية ودون تمييز، وتمارس وفقا للقانون نضا وروحا.

٦ - إن الديمقراطية لا تنفصم عن الحقوق المنصوص عليها في الوثائق الدولية المذكورة في دياجة هذا الإعلان، مما ينبغي معه تطبيق هذه الحقوق تطبيقا فعالا، على أن تقتصر ممارستها بالمسؤولية الشخصية والجماعية.

٧ - تقوم الديمقراطية على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان. وفي الدولة الديمقراطية لا يعلو أحد على القانون، والجميع متساوون أمام القانون.

٨ - يمثل السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطا للديمقراطية وثمره من ثمارها؛ ومن ثم، فإن الترابط وثيق بين السلام والتنمية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

القسم الثاني - مقومات الحكم الديمقراطي ووسائل ممارسته

٩ - تقوم الديمقراطية على توافر مؤسسات محكمة البناء تضطلع بمهامها على نحو مرض، بالإضافة إلى توافر مجموعة من المعايير والقواعد، كما تتوقف أيضا على إرادة المجتمع المدرك تماما لحقوقه ومسؤولياته.

١٠ - يتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تقوم بدور الوسيط في تخفيف حدة التوتر والحفاظ على التوازن بين التنوع والتوحد، وبين الفردي والجماعي وذلك من أجل دعم الترابط والتضامن على الصعيد الاجتماعي.

١١ - تقوم الديمقراطية على حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، الأمر الذي يستلزم وجود مؤسسات نيابية على كافة المستويات، وخاصة برلمان يمثل جميع عناصر المجتمع، وتتوافر لديه السلطات والصلاحيات التي تمكنه من التعبير عن إرادة الشعب وذلك عن طريق التشريع ومراقبة أعمال الحكومة.

١٢ - إن العنصر الرئيسي في ممارسة الديمقراطية يتمثل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن إرادته. ويجب إجراء انتخابات على أساس الاقتراع العام، والعادل، والسري، حتى يتسنى لكل من يبدلي بصوته أن يختار من يمثله في ظل المساواة والحرية والشفافية التي تحفز على المنافسة السياسية. ومن هنا تبرز أهمية الحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما الحق في التصويت والانتخاب، والحق في حرية التعبير والتجمع والحصول على المعلومات والحق في تنظيم الأحزاب السياسية وتنفيذ الأنشطة السياسية. وينبغي أن يخضع تنظيم الأحزاب وأنشطتها وشؤونها المالية وتمويلها ومبادئها الأخلاقية لنظم سديدة ومحيدة لضمان سلامة الديمقراطية ونزاهتها.

١٣ - إن من المهام الأساسية التي تقع على عاتق الدولة ضمان حصول مواطنيها على حقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن ثم، فإن الديمقراطية تنمو مع وجود حكومة فعالة تنصف بالأمانة والشفافية، وتقوم على الاختيار الحر، وتحمل المسؤولية عن إدارتها للأمر العام.

١٤ - المسألة العامة عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية ويصدق ذلك على كل من يشغل منصبا عاما، سواء كان منتخبا أو غير منتخبا، وعلى كل الأجهزة ذات السلطة العامة، دون استثناء. وتتطلب هذه المسألة أن يكفل للشعب حق الحصول على المعلومات

التي تتعلق بأنشطة الحكومة والحق في تقديم الالتماسات إلى الحكومة والمطالبة بالإنصاف من خلال آليات إدارية وقضائية نزيهة.

١٥ - ينبغي أن تتحلى الحياة العامة في مجموعها بالطابع الأخلاقي وأن تتسم بالشفافية، مما يقتضي وضع المعايير والقواعد التي من شأنها أن تكفل ذلك.

١٦ - يتعين تنظيم المشاركة الفردية في العملية الديمقراطية والحياة العامة على كل المستويات بصورة عادلة ونزيهة، مع تجنب أي شكل من أشكال التفرقة أو خطر الترويع من قبل العاملين في الحكومة أو غيرهم.

١٧ - المؤسسات القضائية وآليات الرقابة المستقلة المحايدة والفعالة هي الأجهزة التي تكفل سيادة القانون، وسيادة القانون هي ركيزة الديمقراطية. ولتمكين هذه المؤسسات والآليات من تأمين الاحترام الكامل للقانون وتحسين سلامة الإجراءات ورفع المظالم، يتعين فتح الطريق أمام الجميع على قدم المساواة التامة لاستخدام الوسائل الإدارية والقضائية التي تكفل لهم حقوقهم، وتضمن احترام أجهزة الدولة وممثلي السلطة العامة وأعضاء المجتمع للقرارات الإدارية والقضائية.

١٨ - إن قيام مجتمع مدني نشط هو أحد العناصر اللازمة للديمقراطية، إلا أنه لا يمكن اعتبار قدرة الأفراد واستعدادهم للمشاركة في العملية الديمقراطية واختيار نظام الحكم مسألة مفروغا منها، بل يتعين هئية المناخ الفعال لممارسة حقوق المشاركة بصورة فعالة، مع إزالة العقبات التي تحول دون هذه الممارسة أو تعوقها. ولذا، يتعين العمل دوماً على تعزيز المساواة والشفافية والتعليم بوجه خاص، وإزالة المعوقات مثل الجهل واللاتسامح، واللامبالاة، وغيبية الاختيارات والبدائل الحقيقية، وقصور التدابير الرامية إلى معالجة أوجه الخلل والتفرقة ذات الطبيعة الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية أو العرقية أو التي تركز على اختلاف الجنس.

١٩ - إن تحقيق استدامة الديمقراطية يتطلب من ثم هئية مناخ ديمقراطي وثقافة ديمقراطية ودعمها بالتربية والتعليم، وغير ذلك من وسائل الإعلام والثقافة وبناء على ذلك، يتعين على المجتمع الديمقراطي أن يلتزم بتعزيز التربية، ولا سيما التربية المدنية وتنشئة المواطن الصالح المسؤول.

٢٠ - تزدهر العملية الديمقراطية في البيئة الاقتصادية المواتية، الأمر الذي يتطلب من المجتمع أن يركز فيما يبذله من جهود إنمائية على إشباع الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للفئات الأقل حظاً، وذلك لضمان اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية.

٢١ - إن الديمقراطية تفترض توافر حرية الرأي والتعبير بما ينطوي عليه ذلك من الحق في اعتناق الرأي دون تدخل أو عائق، وتلمس المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها من خلال أي وسيلة من وسائل الإعلام بغض النظر عن الحواجز أو الحدود.

٢٢ - يتعين على المؤسسات والعمليات الديمقراطية أن تكفل مشاركة الجميع في المجتمعات المتجانسة وغير المتجانسة على السواء، وذلك من أجل الحفاظ على التنوع والتعددية والحق في الاختلاف في ظل مناخ من التسامح.

٢٣ - يتعين على المؤسسات والعمليات الديمقراطية أن تعزز الطابع اللامركزي للحكومة والإدارة، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي، وهو ما يعتبر حقا وأمرا ضروريا من شأنه توسيع قاعدة المشاركة العامة.

القسم الثالث - البعد الدولي للديمقراطية

٢٤ - يتعين أيضا الاعتراف بالديمقراطية كمبدأ دولي، يجب تطبيقه في المنظمات الدولية وفي العلاقات الدولية للدول. ومبدأ الديمقراطية الدولية لا يعني التمثيل المتكافئ أو العادل للدول فحسب، وإنما يشمل حقوقها وواجباتها الاقتصادية أيضا.

٢٥ - يتعين تطبيق مبادئ الديمقراطية في مجال الإدارة الدولية للقضايا ذات الأهمية العالمية والتراث المشترك للإنسانية، ولا سيما بيئة الإنسان.

٢٦ - يتعين على الدول، من أجل الحفاظ على أسس الديمقراطية الدولية، الالتزام بقواعد القانون الدولي والإحجام عن استخدام القوة وكل ما من شأنه انتهاك أو تعريض سيادة الدول وسلامتها السياسية أو الإقليمية للخطر، واتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية.

٢٧ - ينبغي للديمقراطية أن تدعم المبادئ الديمقراطية في العلاقات الدولية. وفي هذا المقام، يتعين على الأنظمة الديمقراطية أن تكف عن أي سلوك لا ديمقراطي، وأن تعبر عن تضامنها مع الحكومات الديمقراطية والأطراف غير الحكومية العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، مثل المنظمات غير الحكومية، وأن تتضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها الأنظمة غير الديمقراطية، وعلى الأنظمة الديمقراطية، من أجل تقوية العدالة الدولية الجنائية، ألا تغض الطرف عن معاقبة المسؤولين عن الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، وأن تساند إنشاء محكمة دولية جنائية دائمة.



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Note for IPU Members

Three ways you can celebrate International Day of Democracy 2022

Join the campaign to celebrate International Day of Democracy on Thursday 15 September. This year is particularly special as we mark the 25th anniversary of the IPU Universal Declaration on Democracy.

Riding on a wave of countries becoming democracies in the 1990s, IPU Member Parliaments issued the Universal Declaration on Democracy in 1997 in Cairo, Egypt.

At the time, it was designed to be an international standard to guide governments, parliaments and people through the many challenges to democracy around the world. A quarter of a century later, how has the Declaration stood the test of time?

Below three suggested ways you can participate in activities on 15 September to celebrate this milestone in IPU's history.

1. Join us for an interactive online debate from 15.30-17.00 CET time:

The IPU Universal Declaration on Democracy: 25 years on, has the declaration stood the test of time?

An in-person/virtual panel debate with some leading thinkers on democracy, prominent parliamentarians and representatives of civil society.

Open to all parliamentarians and anyone interested in democracy. Join the conversation online or on social media

[More information](#)

[Register before 9 September](#)

2. Promote the IPU Universal Declaration on Democracy

Use our assets to promote the Declaration, mention it during a parliamentary session or organize an event in your parliament or online.

[Poster of the declaration](#)

3. Share your activities with the IPU

Tell us what you are doing so that we can amplify your actions on social media using the hashtags #DemocracyDay and #IPU.

[Twitter](#) | [Facebook](#) | [YouTube](#) | [Instagram](#) | [LinkedIn](#)

More assets available on our [Trello Starter Kit for IPU Member Parliaments](#)

If you have any questions, write to press@ipu.org



Universal Declaration on Democracy

The Universal Declaration on Democracy: 25 years on, has the declaration stood the test of time?

Date & Time Sep 15, 2022 04:30 PM in Beirut



Description

Riding on a wave of countries becoming democracies in the 1990s, IPU Member Parliaments issued the Universal Declaration on Democracy in 1997 in Cairo, Egypt. At the time, it was designed to be an international standard to guide governments, parliaments and people through the many challenges to democracy around the world. Twenty-five years on, with the backdrop of democratic backsliding and parliaments under assault in many countries around the world, is the declaration still relevant? Is democracy resilient and flexible enough to adapt to the challenges of today and still deliver for the people? Are democracies up to the task of mitigating the effects of the climate emergency? And what do young people think? Register now for an interactive debate with some leading thinkers on democracy, prominent parliamentarians and representatives of civil society and parliaments.

IPU's International Day of Democracy Webinar

First Name*

This field is required.

Last Name*

Email Address*

Country/Region*

Organization*

Job Title*

The IPU will use the information you provide to keep you up to date with its work. You can change your mind at any time by clicking [Unsubscribe](#) in the footer of any IPU newsletters or by writing press@ipu.org. We will treat your information with respect.*

- I agree
- I do not agree

Information you provide when registering will be shared with the [account owner](#) and host and can be used and shared by them in accordance with their [Terms and Privacy Policy](#).

[Register](#)

Speakers



Gunilla von Hall

Session Moderator and Foreign correspondent • Svenska Dagbladet

Gunilla von Hall has been based at the U.N. European headquarters in Geneva since 1990. Ms. von Hall covers the United Nations, international and humanitarian affairs as well as health, economic and development issues. She regularly travels for stories on these topics in the field and in conflict areas. Ms. von Hall has reported from more than 40 countries, including Ukraine, Syria, North Korea, Lebanon, Iraq, Turkey, Bosnia, Rwanda, Burundi, the Democratic Republic of Congo, Mali, Colombia, South Korea and Egypt. Ms. von Hall is a former President of the United Nations Correspondent's Association in Geneva (ACANU).



Dr Hanafy Ali Gebaly

Speaker of the House of Representatives, Egypt

Dr Hanafy Ali Gebaly is an Egyptian politician elected as Speaker of the House of Representatives on 12 January 2021. He has been a member of the Egyptian parliament of the House of Representatives since October 2020. Ali Gebaly previously served as Attorney General and chief justice of the Supreme Constitutional Court.



Hend Abdulrahman Al-Muftah

Permanent Representative of Qatar to the United Nations Office at Geneva

H.E. Ms. Hend Abdulrahman Al-Muftah, is the Permanent Representative of Qatar to the United Nations Office at Geneva and other international organizations in Switzerland. She was appointed in July 2022. H.E. Ms. Al-Muftah has had a wide-ranging career since 2004, including different academic, research and professional positions. In 2017, H.E. Ms. Al-Muftah was appointed as a member of the Shura Council of Qatar, one of four women joining the Council for the first time for a four-year term. She has been a member of, or consultant to various national and regional bodies and has many publications.



Duarte Pacheco

President • Inter-parliamentary Union

Mr. Duarte Pacheco was elected IPU President in November 2021. He has been a Member of Parliament in Portugal since 1991, holding different functions, including Member of the Budget and Finance Committee and the Committee on Foreign Affairs and the Portuguese Communities. At the IPU, Mr. Pacheco has been a Member of the Portuguese delegation since 2002 and its head since 2016. He was the Chair of the IPU's Twelve Plus Geopolitical Group from 2017-2020. He was also the Vice-President of the IPU's Standing Committee on Peace and International Security from 2014-2016 and Internal Auditor for the IPU in 2007, 2011, 2013 and 2015.



Corinne Momal-Vanian

Executive Director • Kofi Annan Foundation

Corinne Momal-Vanian is the Executive Director of the Kofi Annan Foundation. Previously, she worked in various senior positions and a variety of countries for the United Nations. Ms. Momal-Vanian served as Special Assistant to Kofi Annan in 2005 and 2006, traveling with him to some 20 countries as he worked to resolve crises, defuse tensions, highlight the plight of communities and individuals suffering from discrimination and abuses, build international cooperation and strengthen support for development and justice. She worked for a total of six years in the Executive Office of the Secretary-General, after serving in two regional economic and social commissions of the United Nations.



Martin Chungong

Secretary General • Inter-parliamentary Union

Martin Chungong made double history in 2014 by becoming the first African and first non-European to be elected as IPU Secretary General. He was recently elected to a third term of office. He has more than four decades of experience and knowledge of parliaments at national and international levels. He has dedicated his professional life to promoting and building democracy worldwide. After 14 years working in the Cameroonian Parliament, he spent more than 20 distinguished years within the IPU before being elected its Secretary General—the eighth person to hold the position.



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.



Universal Declaration on Democracy

Adopted* by IPU Member Parliaments on the occasion of the 98th Inter-Parliamentary Conference (Cairo, 11-16 September 1997)

The Inter-Parliamentary Council,

Reaffirming the Inter-Parliamentary Union's commitment to peace and development and convinced that the strengthening of the democratisation process and representative institutions will greatly contribute to attaining this goal,

Reaffirming also the calling and commitment of the Inter-Parliamentary Union to promoting democracy and the establishment of pluralistic systems of representative government in the world, and wishing to strengthen its sustained and multiform action in this field,

Recalling that each State has the sovereign right, freely to choose and develop, in accordance with the will of its people, its own political, social, economic and cultural systems without interference by other States in strict conformity with the United Nations Charter,

Recalling also the Universal Declaration of Human Rights adopted on 10 December 1948, as well as the International Covenant on Civil and Political Rights and the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights adopted on 16 December 1966, the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination adopted on 21 December 1965 and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women adopted on 18 December 1979,

Recalling further the Declaration on Criteria for Free and Fair Elections which it adopted in March 1994 and in which it confirmed that in any State the authority of the government can derive only from the will of the people as expressed in genuine, free and fair elections,

Referring to the Agenda for Democratisation presented on 20 December 1996 by the UN Secretary-General to the 51st session of the United Nations General Assembly,

Adopts the following Universal Declaration on Democracy and urges Governments and Parliaments throughout the world to be guided by its content:

First part The principles of democracy

1. Democracy is a universally recognised ideal as well as a goal, which is based on common values shared by peoples throughout the world community irrespective of cultural, political, social and economic differences. It is thus a basic right of citizenship to be exercised under conditions of freedom, equality, transparency and responsibility, with due respect for the plurality of views, and in the interest of the polity.
2. Democracy is both an ideal to be pursued and a mode of government to be applied according to modalities which reflect the diversity of experiences and cultural particularities without derogating from internationally recognised principles, norms and standards. It is thus a constantly perfected and always perfectible state or condition whose progress will depend upon a variety of political, social, economic, and cultural factors.
3. As an ideal, democracy aims essentially to preserve and promote the dignity and fundamental rights of the individual, to achieve social justice, foster the economic and social development of the community, strengthen the cohesion of society and enhance national tranquillity, as well as to create a climate that is favourable for international peace. As a form of government, democracy is the best way of achieving these objectives; it is also the only political system that has the capacity for self-correction.
4. The achievement of democracy presupposes a genuine partnership between men and women in the conduct of the affairs of society in which they work in equality and complementarity, drawing mutual enrichment from their differences.
5. A state of democracy ensures that the processes by which power is acceded to, wielded and alternates allow for free

political competition and are the product of open, free and non-discriminatory participation by the people, exercised in accordance with the rule of law, in both letter and spirit.

6. Democracy is inseparable from the rights set forth in the international instruments recalled in the preamble. These rights must therefore be applied effectively and their proper exercise must be matched with individual and collective responsibilities.

7. Democracy is founded on the primacy of the law and the exercise of human rights. In a democratic State, no one is above the law and all are equal before the law.

8. Peace and economic, social and cultural development are both conditions for and fruits of democracy. There is thus interdependence between peace, development, respect for and observance of the rule of law and human rights.

Second part The elements and exercise of democratic government

9. Democracy is based on the existence of well-structured and well-functioning institutions, as well as on a body of standards and rules and on the will of society as a whole, fully conversant with its rights and responsibilities.

10. It is for democratic institutions to mediate tensions and maintain equilibrium between the competing claims of diversity and uniformity, individuality and collectivity, in order to enhance social cohesion and solidarity.

11. Democracy is founded on the right of everyone to take part in the management of public affairs; it therefore requires the existence of representative institutions at all levels and, in particular, a Parliament in which all components of society are represented and which has the requisite powers and means to express the will of the people by legislating and overseeing government action.

12. The key element in the exercise of democracy is the holding of free and fair elections at regular intervals enabling the people's will to be expressed. These elections must be held on the basis of universal, equal and secret suffrage so that all voters can choose their representatives in conditions of equality, openness and transparency that stimulate political competition. To that end, civil and political rights are essential, and more particularly among them, the rights to vote and to be elected, the rights to freedom of expression and assembly, access to information and the right to organise political parties and carry out political activities. Party organisation, activities, finances, funding and ethics must be properly regulated in an impartial manner in order to ensure the integrity of the democratic processes.

13. It is an essential function of the State to ensure the enjoyment of civil, cultural, economic, political and social rights to its citizens. Democracy thus goes hand in hand with an effective, honest and transparent government, freely chosen and accountable for its management of public affairs.

14. Public accountability, which is essential to democracy, applies to all those who hold public authority, whether elected or non-elected, and to all bodies of public authority without exception. Accountability entails a public right of access to information about the activities of government, the right to petition government and to seek redress through impartial administrative and judicial mechanisms.

15. Public life as a whole must be stamped by a sense of ethics and by transparency, and appropriate norms and procedures must be established to uphold them.

16. Individual participation in democratic processes and public life at all levels must be regulated fairly and impartially and must avoid any discrimination, as well as the risk of intimidation by State and non-State actors.

17. Judicial institutions and independent, impartial and effective oversight mechanisms are the guarantors for the rule of law on which democracy is founded. In order for these institutions and mechanisms fully to ensure respect for the rules, improve the fairness of the processes and redress injustices, there must be access by all to administrative and judicial remedies on the basis of equality as well as respect for administrative and judicial decisions both by the organs of

the State and representatives of public authority and by each member of society.

18. While the existence of an active civil society is an essential element of democracy, the capacity and willingness of individuals to participate in democratic processes and make governance choices cannot be taken for granted. It is therefore necessary to develop conditions conducive to the genuine exercise of participatory rights, while also eliminating obstacles that prevent, hinder or inhibit this exercise. It is therefore indispensable to ensure the permanent enhancement of, inter alia, equality, transparency and education and to remove obstacles such as ignorance, intolerance, apathy, the lack of genuine choices and alternatives and the absence of measures designed to redress imbalances or discrimination of a social, cultural, religious and racial nature, or for reasons of gender.

19. A sustained state of democracy thus requires a democratic climate and culture constantly nurtured and reinforced by education and other vehicles of culture and information. Hence, a democratic society must be committed to education in the broadest sense of the term, and more particularly civic education and the shaping of a responsible citizenry.

20. Democratic processes are fostered by a favourable economic environment; therefore, in its overall effort for development, society must be committed to satisfying the basic economic needs of the most disadvantaged, thus ensuring their full integration in the democratic process.

21. The state of democracy presupposes freedom of opinion and expression; this right implies freedom to hold opinions without interference and to seek, receive and impart information and ideas through any media and regardless of frontiers.

22. The institutions and processes of democracy must accommodate the participation of all people in homogeneous as well as heterogeneous societies in order to safeguard diversity, pluralism and the right to be different in a climate of tolerance.

23. Democratic institutions and processes must also foster decentralised local and regional government and administration, which is a right and a necessity, and which makes it possible to broaden the base of public participation.

Third part The international dimension of democracy

24. Democracy must also be recognised as an international principle, applicable to international organisations and to States in their international relations. The principle of international democracy does not only mean equal or fair representation of States; it also extends to the economic rights and duties of States.

25. The principles of democracy must be applied to the international management of issues of global interest and the common heritage of humankind, in particular the human environment.

26. To preserve international democracy, States must ensure that their conduct conforms to international law, refrain from the use or threat of force and from any conduct that endangers or violates the sovereignty and political or territorial integrity of other States, and take steps to resolve their differences by peaceful means.

27. A democracy should support democratic principles in international relations. In that respect, democracies must refrain from undemocratic conduct, express solidarity with democratic governments and non-State actors like non-governmental organisations which work for democracy and human rights, and extend solidarity to those who are victims of human rights violations at the hands of undemocratic régimes. In order to strengthen international criminal justice, democracies must reject impunity for international crimes and serious violations of fundamental human rights and support the establishment of a permanent international criminal court.

*After the Declaration was adopted, the delegation of China expressed reservations to the text.